

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٩٦٧ لسنة ٢٠١٥

في شأن تعديل رسم الصادر على الأسمدة الآزوتية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد

والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ في شأن فرض رسم صادر على الصادرات

من الأسمدة الآزوتية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن استمرار فرض رسم صادر

على الصادرات من الأسمدة الآزوتية ؛

وعلى موافقة اللجنة الوزارية الاقتصادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ ؛

وعلى ما عرضه رئيس قطاعي الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تعديل رسم الصادر المقرر على الأسمدة الآزوتية بالقرار الوزاري رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣

المشار إليها ليكون خمسين جنيهاً للطن وذلك لمدة عام .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٥/١٢/١٩

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل